

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## إيفا: 3,2 ملايين دينار أرباح تعديل عقود شركة تابعة

قالت شركة الاستشارات المالية الدولية «إيفا» إن شركتها التابعة، إيفا للفنادق والمنتجات، إن شركات تابعة قامت بالتفاوض لتعديل بنود بعض العقود مع مشغل فنادق حالي. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أنه ونتيجة التعديلات المشار إليها ستقوم الشركة بالاعتراف بأرباح تقديرية تبلغ 3,2 ملايين دينار. وأضافت «إيفا» أن الأثر المالي للتعديل السابق سيظهر أثره المالي على الشركة في الربع الرابع لعام 2016. وتراجع سهم الشركة بنسبة 3,3% بخسارته 1,5 فلس ليصل إلى 45 فلسا.

## الطرح في أكتوبر المقبل والقيمة الاسمية 100 فلس للسهم

# 46 ديناراً نصيب المواطن من اکتتاب «شمال الزور الأولى»

■ لا علاوة إصدار إضافية.. ومصاريف الاکتتاب تحملها الحكومة

■ طرح الأسهم على المواطنين بالتساوي والحكومة بديل لغير الراغبين

■ 230 ديناراً متوسط تكلفة الأسرة مقابل تملك 2300 سهم

تقديرات نصيب المواطنين من اکتتاب شمال الزور	
المواطنون حسب احدث الاحصاءات (تقديراً بالربع الأخير من العام الحالي)	1,3 مليون مواطن
رأسمال شركة شمال الزور	120 مليون دينار
القيمة الاسمية لسهم الشركة	100 فلس
عدد أسهم الشركة	1,2 مليار سهم
الأسهم المخصصة للمواطنين	600 مليون سهم
نصيب الفرد (المواطن الواحد) من الأسهم	460 سهما
قيمة ما يتحمله المواطن (شخص واحد)	46 ديناراً
قيمة ما يتحمله الأسرة (متوسط افتراضي 5 أشخاص بالأسرة الواحدة)	230 ديناراً
* المصدر: وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء»	

محمود فاروق

ينتظر السوق الكويتي طرحاً أولياً جديداً يشارك فيه كل المواطنين الكويتيين وهو طرح أسهم شركة شمال الزور والمتوقع له أن يتم في أكتوبر المقبل بعد 7 أشهر من الآن، وعلمت «الأنباء» أن توزيع أسهم الاکتتاب على المواطنين سيتم بالتساوي لكل المواطنين دون اختلاف ومن لن يشارك في الاکتتاب ستدفع الحكومة بدلاً عنه وتحصل على الملكية، وبناء عليه قامت «الأنباء» بحساب نصيب كل مواطن من أسهم الشركة (بناءً على تقديرات عدد المواطنين ورأسمال الشركة والقيمة الاسمية للسهم) ليكون نصيب المواطن الواحد 460 سهماً يدفع مقابلها 46 ديناراً لقيمة ملكيته بالشركة (لا توجد علاوات إصدار سيتم فرضها على القيمة الاسمية) وتحمل الحكومة كامل تكلفة الاکتتاب من ادارة وحفظ وغيره، وبناء على احتساب متوسط عدد أفراد الأسرة 5 أفراد فيكون لكل رب أسرة تجنّب 230 ديناراً تقريباً للاکتتاب كامل أفراد أسرته. تم احتساب نصيب الفرد من الاکتتاب بناءً على أن رأسمال شركة شمال الزور 120 مليون دينار بعدد أسهم 1,2 مليار سهم، حيث إن القيمة الاسمية للسهم 100 فلس وتقوم الحكومة بالاحتفاظ بـ 50% من أسهم الشركة وطرح النصف المتبقي للمواطنين وهو ما إجماليه 600 مليون سهم يتم توزيعها على قرابة 1,3 مليون مواطن كويتي تقريباً بنهاية العام الحالي حسب.

تجهيزات الاکتتاب

بعد أن كلف مجلس الوزراء منذ أيام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتنسيق مع وزارة المالية لإصدار أسهم شركة شمال الزور الأولى لإنتاج الطاقة والمياه الحلوة، قالت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» أنه من المرجح أن تطرح الدولة حصة المواطنين للاکتتاب في الربع الأخير من العام الحالي. واستبعدت المصادر أن يجري الطرح قبل شهر رمضان المقبل حسب ما قرر له من قبل وذلك لعدم تجهيز نشرة الاکتتاب والبدء في الحملة التسويقية للطرح حتى الآن.

وأعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية في 8 يناير الماضي عن تسلمها خمسة عروض من البنوك والشركات المالية المحلية المتخصصة لإدارة عملية توزيع أسهم شركة «شمال الزور الأولى» المخصصة للاکتتاب العام للمواطنين. وقالت الهيئة أن الأسهم المخصصة للاکتتاب العام تبلغ ما نسبته 50% من رأسمال الشركة بواقع قيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، ما يعادل 60 مليون دينار من رأسمال الشركة البالغ 120 مليون دينار. وأضافت أن الشركات المالية المتخصصة التي تقدمت بعروضها الفنية والمالية هي «الوطني للاستثمار» و«كامكو للاستثمار» و«بيت الاستثمار العالمي» و«المركز المالي الكويتي» والشركة الكويتية للتمويل والاستثمار».

ويدير مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه (المرحلة الأولى) تحالف تقوده شركة (سويج جي.دي. اف) المسؤولة عن تنفيذ وتطوير وتصميم وهندسة وبناء وتملك وتشغيل وصيانة ونقل محطة توليد الطاقة الكهربائية وتطهير المياه. وتم التشغيل التجاري الكامل للمحطة في 26 نوفمبر الماضي وتبلغ قدرتها الإجمالية 1500 ميغاوات من الطاقة كحد أدنى وتنتج ما لا يقل عن 102 ولا يزيد على 107 ملايين جالون امبراطوري من المياه المحلاة باستخدام مولدات غازية وبموجب نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام (آي.بيليو.بي.بي).

وبحسب مذكرة حكومية أعدتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، هند الصبيح، رفعتها مؤخراً لمجلس الأمة، أبدت الوزيرة تحفظها على تحمل الدولة تكاليف تخصيص 50% من الأسهم للمواطنين في الشركات والمشاريع الواردة في خططها الخمسية حتى 2020، ما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة، فضلاً عن عدم اكتراث المواطن بأعمال الشركات ولا بطريقة إدارتها.

خطة حكومية

وتستعد الكويت لتأسيس 38 شركة تطرح للاکتتاب للمواطنين خلال السنوات المقبلة، فيما تعتزم إجراء أول طرح عام أولي لأسهم مشروع كهرباء مستقل خلال العام الحالي، حيث تباع حصة تبلغ 50% حسب تصريحات وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق. وبحسب القانون الكويتي، فإن الجهة الحكومية، تتولى تأسيس الشركات المساهمة، وتخصص أسهمها بنسبة لا تزيد على 24% من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها، ونسبة لا تقل عن 26% للبيع في مزاد علنية تشارك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة والشركات غير المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية التي يوافق عليها مجلس الوزراء، ونسبة 50% من الأسهم تخصص للاکتتاب العام لجميع المواطنين.

واقترحت الوزيرة الصبيح في مذكرتها أن تتولى الجهة الحكومية المكلّفة بتأسيس الشركة تحديد رأسمالها وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للاکتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم الاکتتاب، على أن يتم تسديد قيمة هذه الاکتتابات من قبل المواطنين للدولة. ويرى الخبير الاقتصادي زياد القبسي، أن تملك المواطنين 50% من أسهم الشركات الحكومية المطروحة للاکتتاب يعد فرصة استثمارية جيدة، تعزز الاستثمارات الرأسمالية في الدولة، وتحقق عوائد جيدة للمواطنين، بما يساهم في رخاء المواطن والدولة ودفع عجلة التنمية قدماً.

ويضيف القبسي خلال حديثه لـ «الأنباء» أن القطاع الخاص يعاني عجزاً هيكلياً ناجماً عن محدودية مساهمته في الناتج الإجمالي، مقارنةً بإسهام القطاع الخاص في دول المنطقة، موضحاً أن نجاح الاکتتابات العامة للشركات الحكومية تؤسس لقطاع جديد في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ إن الشركات المزمع تنفيذها للمشروعات الحكومية تعتبر مساهمة عامة ستدرج في بورصة الكويت بحسب خطة الحكومة.

وأعلن وزير المالية، أنس الصالح، نهاية يناير الماضي، أن العجز المتوقع في موازنة السنة المالية 2017 / 2018 القادمة يبلغ 7,9 مليارات دينار (26,3 مليار دولار)، بانخفاض 18,4% عن 2016 / 2017، التي تنتهي في مارس المقبل ويبلغ العجز المتوقع فيها 9,7 مليارات دينار. يذكر أن الكويت تقوم باحتساب العجز بعد استقطاع مخصصات لصالح صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الذي تقرره مصادر بنحو 400 مليار دولار. ورغم إجراءات التقشف، أطلقت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية عدة مشاريع بعشرات المليارات من الدولارات، منها مجمع نفطي يتضمن مصفاة جديدة ومجمع بتروكيماويات ومشروعات أخرى في البنية التحتية.



تقييم براند فاينانس 2017 للعلامات التجارية الأعلى قيمة في العالم

## للمرة الثالثة على التوالي

## بنك الكويت الوطني العلامة المصرفية الأولى في الكويت

قفزت قيمة العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني 15% خلال عام لتبلغ 1.59 مليار دولار أمريكي.

لمزيد من المعلومات عن هذا التقييم والمعايير المعتمدة، يرجى زيارة الموقع الرسمي لبراند فاينانس <http://brandirectory.com/methodology>



بنك تعرفه وثق به

1801801  
nbk.com